2011

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية

حالة الدول العربية

البلدان العربية تواجه تحديات تنموية عديدة، ويؤكد جل الاقتصاديين المؤسساتيين وكذا النتائج التطبيقية لهذه الدراسة، أن سبب ذلك عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي، فالأسواق الفاعلة وفقا ل (North) لا تحتاج أسواقا اقتصادية فحسب، بل أسواقا سياسية أيضا.

من إعداد:

أ. يختار عبد القادر

أ. عبد الرحمان عبد القادر

جامعة وهران . الجزائر .

2011

البريد الإلكتروني: aekyakhtar@gmail.com رقم الهاتف: **00213696482004**

البريد الإلكتروني: aek2509@yahoo.fr رقم الهاتف: **00213662909426**

مداخلة مقدمة في إطار "المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي"، تحت عنوان: "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، الدوحة، دولة قطر.

ملخص الموضوع

لم تتمكن أغلب الدول العربية من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، على الرغم من الإمكانات والموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة، ويؤكد جل الاقتصاديين المؤسساتيين ، أن سبب ذلك عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي، فالأسواق الفاعلة وفقا ل (North) لا تحتاج أسواقا اقتصادية فحسب، بل أسواقا سياسية أيضا. وبهذا ظهر ما يطلق عليه بالحكم الراشد. فهذا الأخير يزيد الدخل الفردي للسكان بثلاث مرّات تقريباً في المدى الطويل، يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 15% إلى 25% (D. Kaufmann 2002 et Banque Mondial 2007). يرتبط نسبياً بتحقيق زيادة بنسبة 0,4% في معدل النمو و0,27% في معدل الاستثمار (Doing business 2010).

وعلى هذا الأساس طرحنا هذا الموضوع بعنوان "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية . حالة الدول العربية ."

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد، التنمية، الدول العربية.

Abstract

Most of the Arab states can't achieve Real economic development, despite the potential and resources available and the reforms in place.

Some economics affirm that the cause is the incompatibility of economic reforms with institutional reform.

Active markets according to (North) don't need only economic markets, but political markets as well, that's why it was released what's called "the good governance".

The latter increases the per capital income of the population almost three times in the long run, reduce infant mortality by two thirds and develop the literary rate from 15% to 25% (D. Kaufmann 2002 and Banque mondiale 2007). Link to the achievement of relatively increased by 0,4% in the rate of growth and 0,27% in the rate of investment (doing business 2010).

On this basis, we raised this issue entitled "The role of good governance in achieving economic development - The case of the Arab States -".

Key words: good governance, development, the Arab countries.

محتويات الدراسة

ملخص الموضوع.....ص02.
مقدمة.....ص03.
1. الحكم الراشد بين المفهوم، القياس والأثر على التنمية.....ص04.
1.1. المفهوم الموسع للتنمية وأسسها.....ص04.
2.1. تعريف الحكم الراشد.....ص04.
3.1. مؤسسات الحكم الراشد..... ص05.
4.1. معايير الحكم الراشد..... ص05.
5.1. قياس الحكم الراشد.....ص06.
6.1. أثر الحكم الراشد على النتائج التنموية.....ص07.
2. واقع وتحديات التنمية في الدول العربية.....ص09.
3. الحكم الراشد في الدول العربية.....ص 12.
1.3. واقع المكونات الأساسية للحكم الراشد في الدول العربية.....ص 12.
2.3. الحكم الراشد في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم.....ص 15.
3.3. تغيرات مؤشرات الحكم الراشد داخل الدول العربية.....ص 18.
4. دراسة تطبيقية لأثر الحكم الراشد على التنمية .....ص 20.
1.4. تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على التنمية وأهم مؤشرات الحكم الراشد المؤثرة عليها في الدول العربية.....ص20.
5. آليات تحسين نوعية الحكم في الدول العربية.....ص 28.
الخلاصة والنتائج.....ص 31.

مقدمة:

كان هناك اعتقاد كبير خلال العقود الماضية أن الدول تصبح فقيرة لنقص في الموارد ، البنية الأساسية والتعليم ... فإذا تمكنت من نقل الموارد الكافية، بناء البنى التحتية، تحقيق العدالة في توزيع المداخيل وإصلاح النظم التعليمية فإنها ستحدث تنمية. ولاشك أن هذه الأنواع من التحسينات ضرورية للتنمية ولكنها وحدها ليست كافية بل وليست هي أهم عامل من عوامل التنمية.

بقي هذا المفهوم سائدا إلى أن تطور المفهوم النظري للتنمية في تفسير الخلل الكامن وراء فشل بعض الدول النامية ومنها الدول العربية . التي تواجه تحديات تنموية عديدة سوف نذكرها لاحقا . في تحقيق تنمية حقيقية، على الرغم من الموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة.

ليرجع في الأخير الاقتصاديين المؤسساتيين سبب هذا الخلل إلى عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي، فالأسواق الفاعلة وفقا ل (North) لا تحتاج أسواقا اقتصادية فحسب بل أسواقا سياسية أيضا. وبهذا ظهر ما يصطلح عليه بالحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات.

فلا تكفي أي موارد محولة للدول النامية أو أي بنية أساسية مقامة للتعويض عن الحكم الراشد، الحكم الفاسد السيئ الذي يفتقر إلى الكفاءة هو آفة التنمية الحقيقة. وحيثما يستفحل وباء الحكم السيئ لا يستخدم الحكام الموارد العامة استخداما فعالا لإنتاج احتياجات الأفراد وتحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية المجتمع. ولن تكون هناك تنمية دون وجود حكم راشد متطور.

وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد في نتائج التنمية على مستوى الدول العربية؟**

1. الحكم الراشد بين المفهوم، القياس والأثر على التنمية:

1.1. المفهوم الموسع للتنمية وأسسها:

ماذا نقصد بالتنمية؟ التنمية باعتبارها مناظرة للحرية تعرف بأنها : عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر، الفرص الاجتماعية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها خدمة لرفاهيتهم. (Amartia SEN 1998)[1].

تغير مفهوم التنمية حديثا ليصبح أكثر شمولا، فظهر ما يطلق عليها بالتنمية المستدامة، وتعرف بأنها: "تنمية اقتصاديا دائمة، بيئيا مستدامة، اجتماعيا عادلة، تستجيب إلى احتياجات الجيل الحاضر دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر"[2]. (Gro Harlem Brundtland 1987).

ما هي الأسس التي تقوم عليها التنمية؟ يتوجب الأخذ الآني للجوانب الكمية والنوعية لمسار التنمية، وهذا بوجود ثلاث مبادئ أساسية صالحة للبلدان المتقدمة والنامية: (1) الاهتمام بكل الأصول: رأس المال المادي، البشري (الاجتماعي) والطبيعي (البيئي). (2) الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التوزيعية عبر الزمن. (3) الأهمية الممنوحة لوضع إطار مؤسساتي ملائم للحكم الراشد[3].

الآن، بعدما تعرفنا بصفة مختصرة على مفهوم التنمية وأهم الأسس الحديثة التي تقوم عليها، ولعل أبرزها وضع إطار مؤسساتي ملائم للحكم الراشد، **فيا ترى ماذا نعني بالحكم الراشد؟**

2.1. تعريف الحكم الراشد:

اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد نظرا لتعدد أبعاده (سياسي، اقتصادي أو مؤسساتي) ومن أبرزها والمتفق عليها دوليا:

تعريف البنك الدولي: الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام[4]، وهذا يشمل:

1. عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي).

---

[1] د. أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص1.

[2] Nathanaël Pingault et Bérangère Préault ; «Indicateurs De Développement Durable: Un Outil De Diagnostic et D'Aide À La Décision»; Notes et Études Économiques ; NEE n°28, pp.7-43 ; MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PÊCHE - Direction Générale des Politiques Economique Européenne et Internationale ; France ; septembre 2007, p12.

[3] (Vinod THOMAS, Mansoor DAILAMI, Ashok DHARESHWAR, Daniel KAUFMANN, Nalin KISHOR, RamÓn LÓpez, Yan WANG), Qualité de la croissance, 1ère édition, De Boeck Université, 2002, P19.

[4] The world bank, « A Decade of Mesuring The Quality of Governance », Governance Matters 2007, Worldwide Governance Indicators 1996–2006, world bank institute, Development Research Group, Washington , 2007, p02, (visit : www.govindicators.org)

2 قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي).

3 احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. (البعد المؤسساتي)[5]. (Daniel Kaufmann, Aart Kraay , et Pablo Zoido- Labaton 1999).

3.1. مؤسسات الحكم الراشد: يتضمن ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها هي[6]:

الدولة: مجموعة المؤسسات السياسية المهتمة خصيصا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة. وتتمثل هذه المؤسسات في السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية[7]. (UNDP 1997).

القطاع الخاص: في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزئه غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة. أي المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها – صغيرة، متوسطة أو كبيرة –. (UNDP 1997).

المجتمع المدني: هو مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالطوعية والعمل الذاتي والاستقلالية عن الدولة وهو محكوم بمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة[8]. (لاري دياموند 2005).

4.1. معايير الحكم الراشد: قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (6) معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي والمؤسساتي. وهي[9]:

---

[5] البنك الدولي، تقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم 1996 – 2007، واشنطن، 2007. (أنظر : www.govindicators.org).

[6] د. الأخضر عزي، د.غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت، 2005، ص17.

[7] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جانفي 1997، ص 34.

[8] لاري دايموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد 03 ، جويلية 2005، ص28. (أنظر: www.iraqdemocracyinfo.org).

[9] Daniel KAUFMANN, Avec Edouard AL-DAHDAH, « La Gouvernance dans le monde: constats et implications pratiques », Institut de la Banque mondiale, Présentation au colloque du Conseil National Économique et Social (CNES), Alger, 3février 2007, p11. (voir : www.CNES.dz)

أ. **الصوت والمساءلة:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

ب. **الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب:** يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ج. **فعالية الحكومة:** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

د. **نوعية التنظيم:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.. ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.

هـ. **سيادة القانون:** يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

و. **مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد:** يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك" استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.[10] (D. Kaufmann et des autres 2008)

5.1. قياس الحكم الراشد:

بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة [11] إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد – مؤشر النوعية المؤسساتية – **IQI** (Indicator of Quality Institutional). ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم. وقيمته تتراوح بين [-2.5،+2.5]. ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم. (Banque Mondial 2003)، ويعرض الجدول (..) نتائج حساب مؤشر إجمالي لنوعية المؤسسات للدول التي احتلت المراتب الأولى في هذا المؤشر لسنة 2009.

[10] D. KAUFMANN . A. KRAAY and M. MASTRUZZI; Governance Matters VII; Governance Indicators for 1996 – 2007; word bank; 2008; p 07. (visit: www.govindicators.org).

[11] La Banque Mondiale, Rapport sur le developpement au moyen - orient en afrique du nord, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, Washington, D.C., 2003, p06.—08.

الجدول رقم (01): مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009.

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	IQI
الدنمارك	1,48	0,99	2,18	1,86	1,92	2,32	**1,79**
فلندا	1,47	1,36	1,95	1,58	1,86	2,34	**1,76**
السويد	1,53	1,12	1,99	1,68	1,90	2,23	**1,74**
سويسرا	1,45	1,22	2,06	1,65	1,86	2,15	**1,73**
نيوزيلندا	1,47	1,16	1,76	1,72	1,85	2,31	**1,71**
المتوسط	**1,48**	**1,17**	**1,99**	**1,69**	**1,88**	**2,27**	**1,74**

المصدر: من إستخلاص الباحثين بالاستناد إلى:

Daniel KAUFMANN ; Aart KRAAY; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008, Policy Research Working Paper 4978, The World Bank, Washington, June 2009, p(80-97) (visit: www.govindicators.org).

6.1. أثر الحكم الراشد على النتائج التنموية:

يقول دانيال كوفمان "D. Kaufmann"[12]: "الحكم الجيّد هو المفتاح ...ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحدّ من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".

لكن هل الحكم الراشد بما فيه ضبط الفساد أساسيّان إلى هذه الدرجة في التنمية الاقتصادية؟ تُظهر البحوث في شكل عام أنّ بإمكان البلدان أن تحقّق "أرباحاً تنمويّة" أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها. ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- **يساهم في زيادة الدخل الفردي** للسكان بثلاث مرّات تقريباً في المدى الطويل، يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 15 %إلى 25%. وهذا ما يوضحه الشكل المقابل.

الشكل (01): دور مؤشرات الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية.

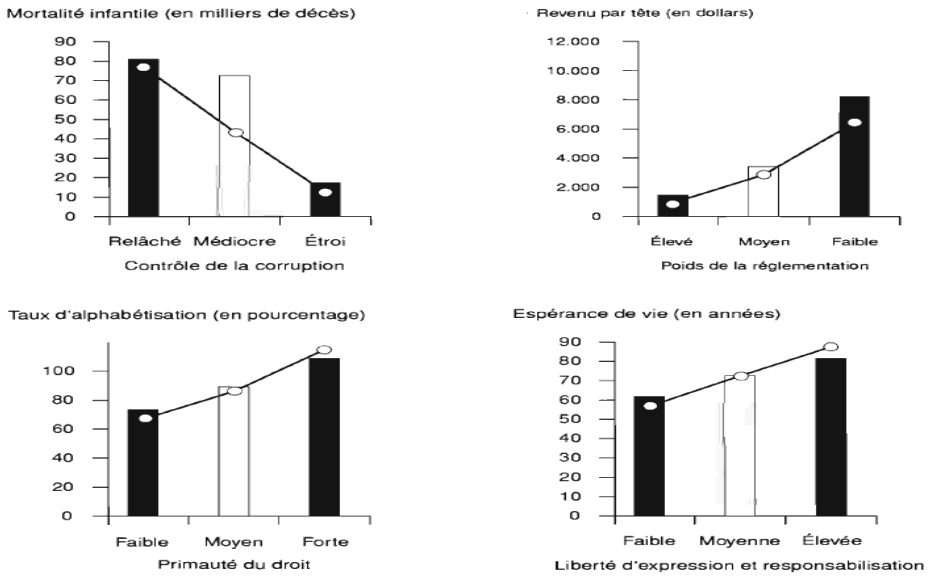

Source: Vinod THOMAS et les autres, op-cit, P157.

(Vinod THOMAS et des autres 2002 + Banque Mondiale 2007)

[12] Daniel KAUFMANN, 10 Myths and Realities of Governance and Corruption, World Bank, Washington, 2005, P03.

. **مهمّ أيضاً في مجالَي تنافسيّة البلد وتوزيع المداخيل.** فشير البحوث إلى أنّ الفساد هو ضريبة كبرى تُفرَض على المستثمرين الأجانب. وفي العديد من البلدان النامية، يمثّل الفساد" ضريبة تنازليّة "مفروضة على الأسر أيضاً: تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصّة غير متوازية من مداخيلها في شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامّة (مقارنةً بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالباً ما تحصل على نفاذ أقلّ إلى هذه الخدمات بسبب الفساد. وهذا ما يوضحه الشكل (..).

الشكل (02): الفساد كضريبة تنازلية: نتائج استبيانات تشخيصية.

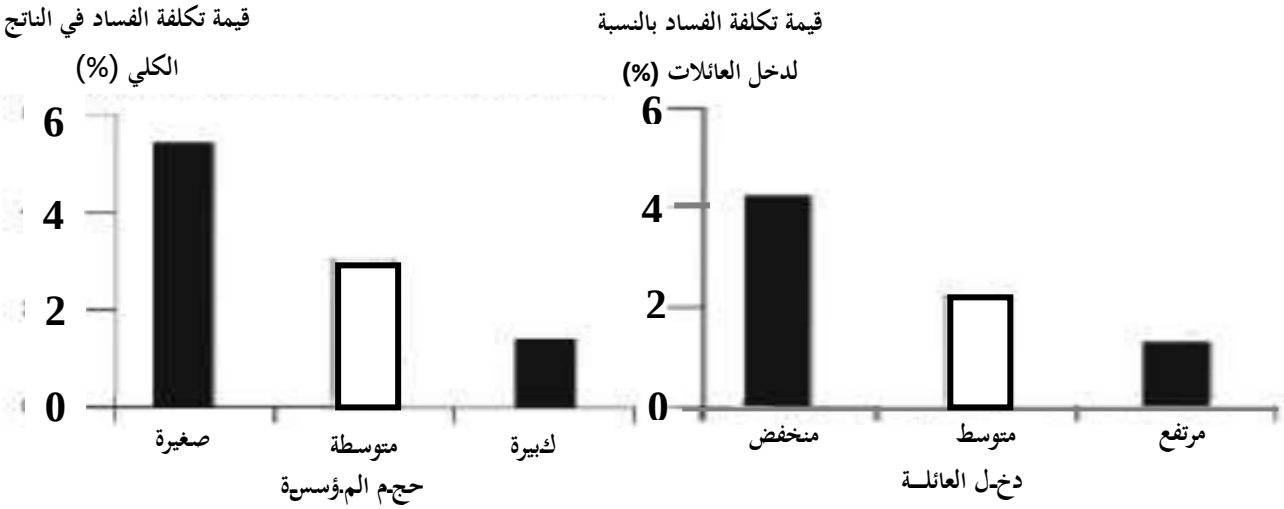

Source: Vinod THOMAS et des autres, op-cite, P16

. **يساهم في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو**[13]. يبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة **0,4%** في معدل النمو و **0,27%** في معدل الاستثمار.

بعد تعرفنا على الدور الجوهري الذي يلعبه الحكم الراشد في عملية التنمية فما واقع وتحديات التنمية في الدول العربية؟

[13] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، DC 20433، واشنطن، 2010، ص03. (الموقع: http://www.doingbusiness.org/downloads)

2. واقع وتحديات التنمية في الدول العربية:

1.2. واقع التنمية في الدول العربية:

1.1.2. تنوع الهياكل الاقتصادية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية: يتضح مدى التنوع بين الدول العربية والأقاليم الفرعية من خلال البيانات الواردة في الجدول (..)، فهناك دول ذات اقتصاد متنوع، دول بترولية ذات اقتصاد مختلط، دول بترولية، دول معتمدة على تصدير المواد الأولية . تمتلك هذه الدول في مجموعها طاقة بشرية هائلة مقدرة ب 303,6 مليون نسمة لسنة 2008 أغلبهم شباب.

الجدول رقم (03): السكان، والناتج المحلي للفرد في الدول العربية (2008).

مجموعة الدول	إجمالي السكان (بالمليون)	حصة السكان (%)	الناتج المحلي الإجمالي (بالبليون د.أ)	حصة الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (د.أ)
الدول ذات الاقتصاد المتنوع (1)	156,4	51,5	833,3	34,2	**5380**
الدول البترولية ذات الاقتصاد المختلط (2)	39,9	13,1	331,7	13,6	**8313,3**
الدول البترولية(3)	40,2	13,2	1117	45,9	**27786,1**
الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية (4)	67,1	22,1	152,8	6,3	**2277,2**
الإجمالي	**303,6**	**100**	**2434,8**	**100**	**8019,8**

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية، نيويورك، مارس 2009، ص14.

2.1.2. ضعف النمو وتقلبه واعتماده على البترول: يعتمد النمو في الدول العربية على عوائد البترول والإيرادات ذات الصلة بالبترول، ولإثبات فرضيات النمو المعتمد على البترول، يكفي الإشارة إلى أن صادرات النفط شكلت 80%، 92% و90% من الصادرات التجارية للدول البترولية، الدول البترولية ذات الاقتصاد المختلط، والدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية على الترتيب.

3.1.2. دليل التنمية البشرية في الدول العربية: لقد كانت انجازات الدول العربية[14] وفق مقياس التنمية البشرية خلال العقد الأخير أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.753 لسنة 2007

[14] د. عادل م. عبد اللطيف، كلمة المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع الخبراء حول سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR، بيروت، لبنان، 24/23 أكتوبر2003، ص07. (أنظر: www.undp-pogar.org).

وحصلت على درجة تنمية بشرية متوسطة بمعدل 0.719 لنفس السنة، فعلى صعيد المناطق[15]، تتفوّق المنطقة العربية على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (0.514) ومنطقة جنوب أسيا (0.612)، وهذا ما يتضح من خلال الجدول (04) والشكل (03).

الجدول (03): مقارنة دليل التنمية البشرية (2007) بين مختلف الأقاليم

الإقليم	دليل التنمية البشرية
الإتحاد الأوروبي	0,937
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	0,932
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0,821
أوروبا الشرقية والوسطى	0,821
شرق آسيا والمحيط الهادي	0,770
الدول العربية	0,719
جنوب آسيا	0,612
إفريقيا جنوب الصحراء	0,514
المتوسط العالمي	0,753

المصدر: UNDP، تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق، ص174.

الشكل (03): دليل التنمية البشرية (2007) مقارنة بين مختلف الأقاليم.

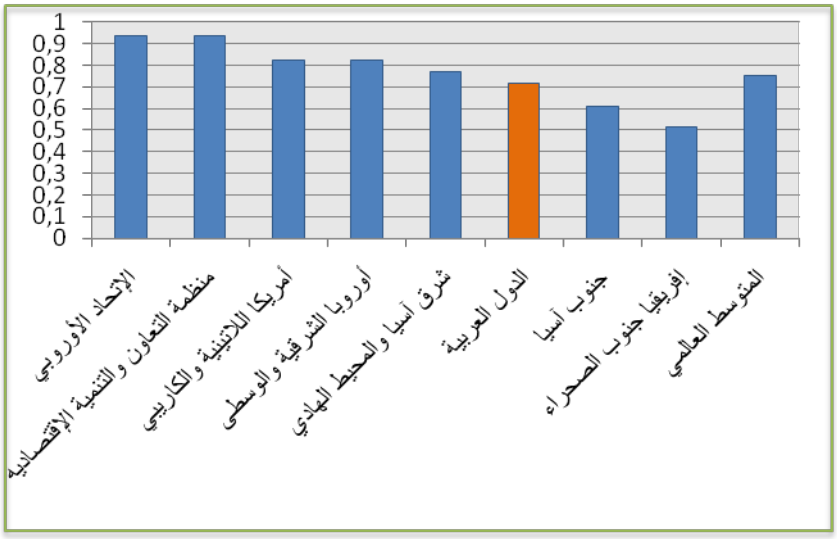

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.2. التحديات التي تواجه التنمية العربية:

1.2.2. ارتفاع معدلات البطالة: معدل البطالة في الدول العربية[16] مرتفع جدا ويقدر بحوالي 14.1 % في المتوسط عام2010، ومع ذلك، تحتفظ الدول العربية بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%. فصفوف الباحثين عن العمل تتضخم[17] ويستدعى استيعابهم إطلاق 80 مليون فرصة عمل جديدة بحلول العام 2020 أو 100 مليون إذا ما أضيف إليهم أولئك الذين هم حاليا عاطلين عن العمل. والشكل الموالي يوضح ذلك.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل موجز، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ، بيروت، لبنان، ص08، 2002. (أنظر: www.undp-pogar.org)

[16] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، سبتمبر 2009، ص6.

[17] أنا ناغرودكيوفيتس Anna Nadgrodkiewicz، تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، (CIPE)، غرفة التجارة الأميركية، واشنطن، 25 فبراير2008، (الموقع: www.cipe.org/blog).

الشكل رقم (04): معدلات البطالة في الدول العربية.

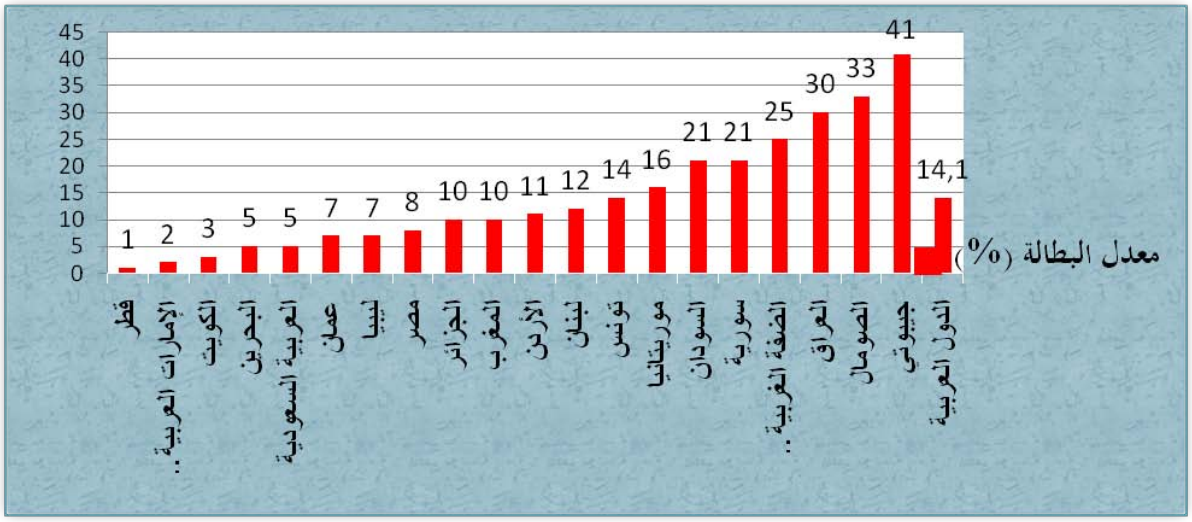

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010).

2.2.2. **الضعف البنيوي للاقتصاديات العربية:** خلّف النموّ المرتكز على النفط[18] عددًا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصاديات العربية فمسيرتها منذ سبعينات القرن المنصرم مرتبطة بمسيرة النفط في المقام الأول وذلك ما يوضحه الشكل المقابل، فالطفرة النفطية الأولى التي أنعشت البلدان العربية في أواخر السبعينات تلاشت في الثمانينات و أوائل التسعينات نظرًا إلى التقلّبات الحادّة التي أصابت أسعار

الشكل (06): تأرجح أسعار النفط: نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (بناء على الدولار الثابت للعام 1990) ونمو أسعار النفط الإسمية، 1976-2007.

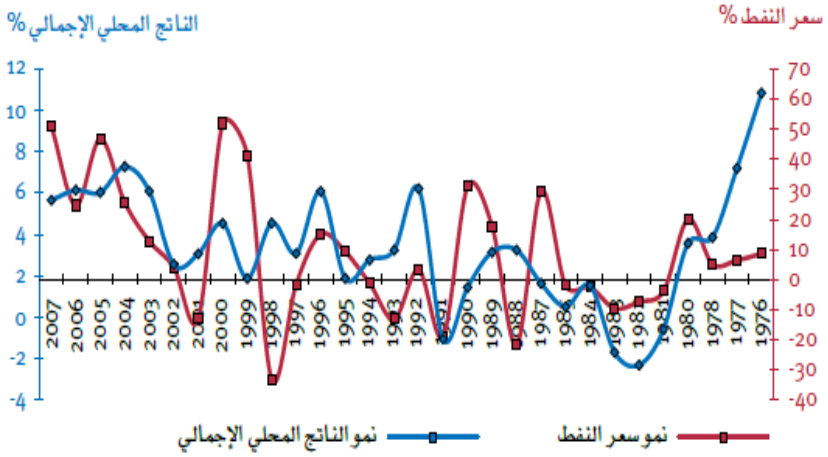

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص100.

النفط في العالم. مما أدى إلى التأثر المباشر بالسلب لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، بيروت "قريطم" – لبنان، 2009، ص100-104.

3.2.2. ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

نسبة إشراك المرأة في العمل منخفضة [19] في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم وتقدر بحوالي 32% ومعدل البطالة النسائي عالي بنسبة 19% والمعايير الثقافية تقع حاجزا أمام النساء اللائي يعملن خارج البيت مما يحدد من نسبة مساهمتهم في نتائج التنمية والشكل الموالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل (05): نسبة اشتراك العمل حسب النوع 2006.

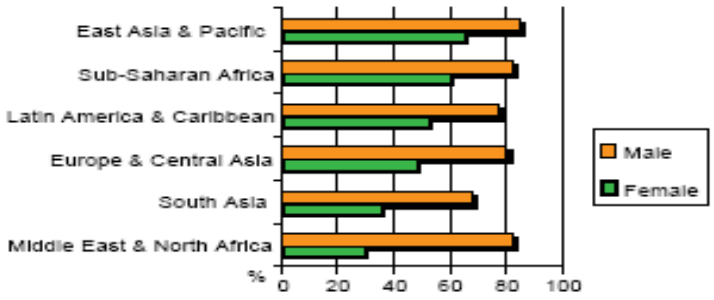

Source : The World Bank, Regional Fact sheet from the world development indicators 2008, P02.

إذن هناك بشكل عام تنمية اقتصادية عربية[20] ولكنها تنمية بطيئة ومتعثرة أحيانا وغير متناسبة مع تكاليفها ولا مع الإمكانات المالية والمادية لبلدانها ولا مع دخول أفرادها، فأين يكمل الخلل؟ وهل هذا راجع إلى وجود فجوة في مؤشرات الحكم الراشد التي لها أثر مباشر على التنمية؟

3. الحكم الراشد في الدول العربية:

1.3. واقع المكونات الأساسية للحكم الراشد في الدول العربية: سوف نختصر تحليلنا على شريكي الدولة وهما القطاع الخاص والمجتمع المدني:

1.1.3. واقع القطاع الخاص في الدول العربية: أقل ما يمكن وصف هذا القطاع هو قطاع خاص مقيد[21]، فالنموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة، الذي يسود المنطقة، أعاق القطاع الخاص بشدة، وكمعدلٍ عام، يشكل القطاع الخاص أقل من 50% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة. فعمل الشركات يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية [22] مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية. فيما يخص

[19] The World Bank, Regional Fact sheet from the world development indicators 2008, Middle East and North Africa: regional data from the WDI database, World Bank, Washington, 11 April 2008. P02.

[20] د. نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص16.

[21] أنا ناغرودكيوفيتس Anna Nadgrodkiewicz، مرجع سابق، ص05.

[22] البنك الدولي، العمل النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إطلاق القدرة على الازدهار)، DC 20433، واشنطن، 2003، ص27.

الشركات الجديدة، تبلغ كلفة التقييد بالتنظيمات 76% من نسبة الناتج الإجمالي للفرد الواحد، وذلك أعلى بكثير من نسبتها البالغة 34% في أوروبا الشرقية، 16% في شرق آسيا و 14% في أمريكا اللاتينية.

فوفقا للمؤشرات الحديثة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية (Doing Business) لسنة 2010 تحتل دول المنطقة مرتبة 92 بالمتوسط فيما بينها والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل (06): أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (181.1).

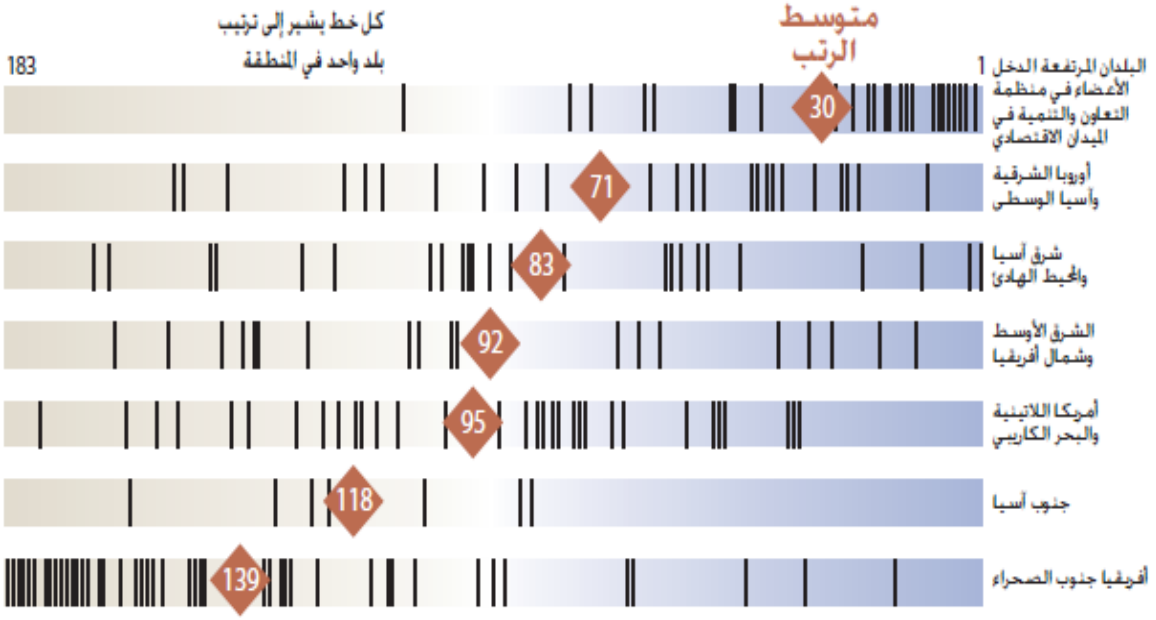

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (Doing Business)، مرجع سابق، ص01.

وتتصف أغلب الدول العربية ببيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي واحتلت أغلب الدول الأخرى مراتب متأخرة وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية 2010 ولم تقم بإصلاحات معتبرة بين عامي 2009-2010 وهذا ما يفسر نسب البطالة المرتفعة.

2.1.3. واقع المجتمع المدني في الدول العربية:

المجتمع المدني العربي يعاني[23] ضعفاً وتخلّفاً نسبيَّين، مع بعض الاستثناءات طبعاً. ويواجه عددًا من القيود والعراقيل والممارسات التي يمكن تصنيفها تحت ثلاث فئات: **الأولى** هي القيود المفروضة على تشكيل الجمعيات وقدرتها على ممارسة نشاطها. **والثانية** هي سلطة الدولة غير المقيّدة في مجال حل الجمعيات أو مجالس إدارتها أو تعليق نشاطاتها أو إلغائها نهائيًّا. **والثالثة** هي القيود المفروضة على مصادر التمويل خصوصا الخارجية منها.

وإضافة إلى القيود الخارجية السابقة الذكر، هنالك أخرى تأتي من داخل تلك المؤسسات ذاتها مثل قلة الديمقراطية الداخلية وتنعكس هذه الظاهرة[24] في البطء في تداول الإدارة وانخفاض التمثيل الشبابي في مجلس إدارتها، وتركيزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية، ومحدودية العمل التطوعي [25]، وتقلص القاعدة الاجتماعية. ويتأرجح الآن موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية بين الرفض، التوظيف والحرية المقيدة.

وانعكست هذه القيود على عدد المنظمات غير الحكومية، و كما يبينه الجدول (07)[26] بناء على تقرير إتحاد الجمعيات الدولية، فعدد هذه المنظمات لكل مليون نسمة مازال محدودا فمثلا الكويت التي احتلت المرتبة الأولى ب 359 منظمة لا تشكل إلا ثلث عدد منظمات النرويج المقدرة ب 918 منظمة غير حكومية.

الجدول (04): عدد المنظمات غير الحكومية لكل مليون نسمة، عام 2005.

البلد	الكويت	الإمارات	لبنان	عمان	الأردن	تونس	ليبيا	السعودية	المغرب	سوريا	الجزائر	مصر	السودان	العراق	اليمن	النرويج
عدد المنظمات	369	295	291	148	133	125	78	48	47	36	33	28	25	22	18	**918**

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص42.

2.3. الحكم الراشد في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم:

[23] روبرت بيشيل، الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها؟، المجلة الإلكترونية: إدارة الحكم - أخبار وأفكار، المجلّد1 ، العدد2 ، البنك الدولي، جانفي 2008، ص06. (أنظر: http://www.worldbank.org/mena/governance).

[24] بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي- المدخل الجزئي - مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09–10 مارس 2004.، ص14.

[25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، مرجع سابق، ص105.

[26] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص42.

1.2.3. مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية مقارنة بباقي الأقاليم:

حين تقارن دول المنطقة العربية بالدول التي تتصف بمستوى دخل ومميزات مشابهة [27]، فإن دول المنطقة تقع في أسفل سلم مؤشر النوعية المؤسساتية، ما يفسر وجود فجوة في إدارة الحكم، فنجد أن لدول المنطقة مستوى يقل عما يفترضه مستوى دخلها، بمعنى أنها تقع تحت المتوسط العالمي، وهذه الفجوة تزداد بالنسبة لدول المنطقة المرتفعة الدخل والمعتمدة على الموارد النفطية.

تحتل الدول العربية [28] بناء على النتائج الرئيسية التي خلص إليها تقرير "الحكم الراشد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصادر عن البنك الدولي في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير، بقيمة (-0,57) وبنسبة (34,8%)، تتقدم عليها منطقة أمريكا اللاتينية ب (-0,21)، شرق آسيا (-0,03)، أوروبا الشرقية والبلطيق ب(0,33) والكاريبي (0,5)، وهنالك فرق كبير بينها وبين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (+1,39) وبنسبة (88,8%). ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (05): مقارنة مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية بمناطق أخرى (2009).

الإقليم	مؤشر النوعية المؤسساتية	نسبة المؤشر %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1,39	**88,8**
الكاريبي	0,5	**65,83**
أوربا الشرقية والبلطيق	0,33	**61,25**
شرق آسيا	-0,03	**49,31**
أمريكا اللاتينية	-0,21	**42,9**
الدول العربية	-0,57	**34,8**

الشكل (07): فجوة إدارة الحكم في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى (2009)

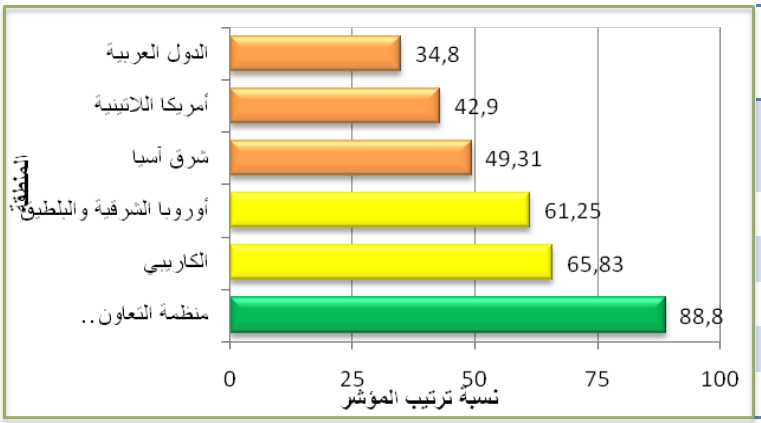

طريقة الشرح: *من استخلاص الباحثين بالاستناد إلى قاعدة معطيات البنك الدولي (2010) للمؤشرات العالمية لإدارة الحكم. (www.govindicators.org).*

المصدر: من إعداد الباحثين.

[27] La Banque Mondial, Rapport sur le développement au moyen - orient en Afrique du nord, op-cit, p10. (www.publications.worldbank.org).

[28] البنك الدولي، تحسين نظام إدارة الحكم يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة واحد في المائة سنويا، News Release 2003/72/MNA، سبتمبر 2003، ص03. (أنظر: http://www.worldbank.org/mna).

2.2.3.المؤشرات الست للحكم الراشد في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى:

تحتل الدول العربية المركز الأخير في جميع المؤشرات ماعدا مؤشر سيادة القانون وبقيمة أقل من المتوسط (0,35-) متقدمة بذلك على دول منطقة أمريكا اللاتينية فقط، والملفت للانتباه هو الوضعية الحرجة التي تحتلها دول المنطقة في مؤشر الصوت والمساءلة (1,14-). والجداول والأشكال التالية توضح ذلك.

الجدول (06): الصوت والمساءلة في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى لسنة (2009)

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1,29	90,6
الكاريبي	0,63	68,3
أوروبا الشرقية والبلطيق	0,5	63,3
أمريكا اللاتينية	0,14	52,1
شرق آسيا	-0,03	49,9
الدول العربية	-1,14	17,2

الشكل (08): نسبة ترتيب مؤشر الصوت والمساءلة في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى

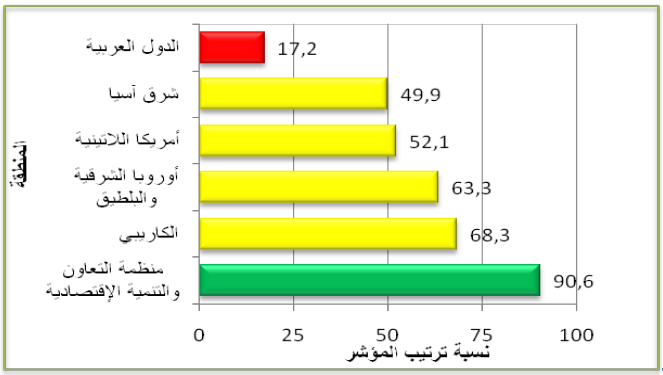

الجدول (07): الاستقرار السياسي وغياب العنف (2009)

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	0,97	81,9
الكاريبي	0,51	65,2
شرق آسيا	0,32	59,4
أوروبا الشرقية والبلطيق	0,28	56,1
أمريكا اللاتينية	-0,45	35
الدول العربية	-0,71	32,4

الشكل (09): الاستقرار السياسي وغياب العنف (2009).

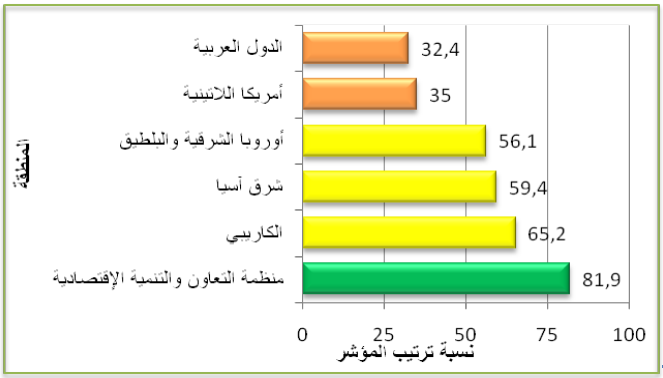

الجدول (08): فعالية الحكومة (2009)

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1,49	88,7
الكاريبي	0,53	67,6
أوروبا الشرقية والبلطيق	0,28	61,3
شرق آسيا	-0,14	46,5
أمريكا اللاتينية	-0,21	44,8
الدول العربية	-0,46	38,1

الشكل (10): فعالية الحكومة في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى.

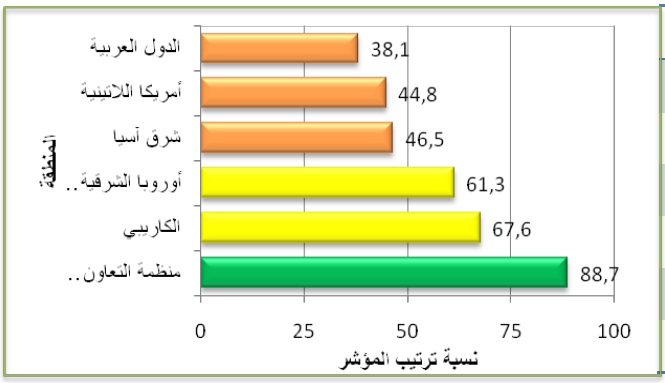

الجدول (09): نوعية التنظيم (2009).

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1,47	91,2
أوربا الشرقية والبلطيق	0,6	69,2
الكاريبي	0,38	62
أمريكا اللاتينية	-0,07	48,3
شرق آسيا	-0,26	42,1
الدول العربية	-0,39	39,7

الشكل (11): نوعية التنظيم (2009).

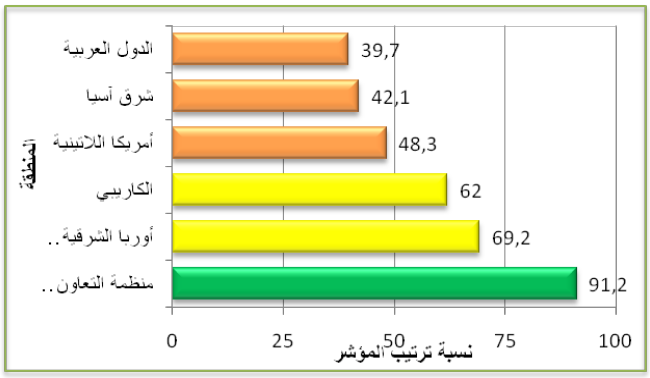

الجدول (10): سيادة القانون (2009)

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.	1,5	90,2
الكاريبي	0,42	63,9
أوربا الشرقية والبلطيق	0,2	58,5
شرق آسيا	0,09	52,9
الدول العربية	-0,35	41,2
أمريكا اللاتينية	-0,54	33,1

الشكل (12): سيادة القانون (2009)

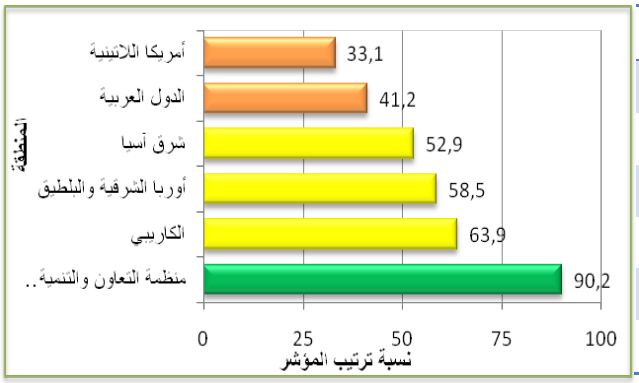

الجدول (11): محاربة الفساد (2009)

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر %
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1,64	90,2
الكاريبي	0,56	68
أوربا الشرقية والبلطيق	0,12	59,1
شرق آسيا	-0,21	45,1
أمريكا اللاتينية	-0,26	44,1
الدول العربية	-0,37	40,4

الشكل (13): محاربة الفساد (2009)

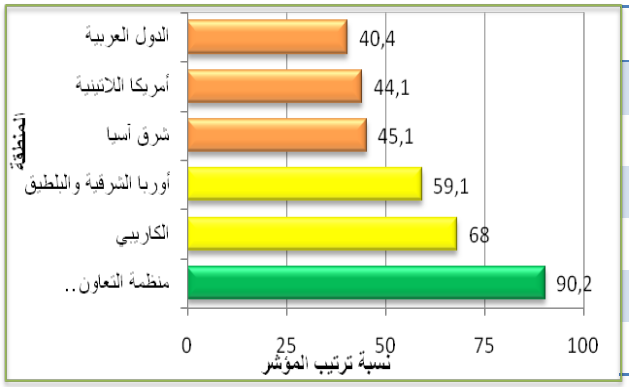

المصدر: بالنسبة للجداول: آخر تحديث لقاعدة معطيات معهد إدارة الحكم التابع للبنك الدولي (أنظر: www.govindicators.org)

بالنسبة للأشكال: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى معطيات الجداول.

3.3. تغيرات مؤشرات الحكم الراشد داخل الدول العربية[29]: سوف نقتصر تحليلنا هذا على مؤشر الصوت والمساءلة لأن دول المنطقة تعاني من فجوة واضحة جدا مقارنة بباقي مناطق العالم.

1.3.3. الصوت والمساءلة: التردي هنا أعمق وأبلغ[30]، فجميع قيم هذه التقديرات للدول العربية تقع دون مستوى الوسط العالمي. ويتضح ذلك أكثر في الشكل والجدول التاليين:

الجدول رقم (12): مؤشر الصوت والمساءلة في الدول العربية (2009)

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب %	الدولة	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب %
لبنان	-0,40	35,5	جيبوتي	-1,12	16,3
الكويت	-0,54	32,6	اليمن	-1,18	14,9
المغرب	-0,70	27,8	مصر	-1,19	14,4
الأردن	-0,71	26,9	العراق	-1,26	12,0
قطر	-0,77	25,4	تونس	-1,26	11,5
البحرين	-0,82	24,0	السعودية	-1,74	5,2
موريتانيا	-0,92	23,0	سوريا	-1,75	4,8
الضفة الغربية وغزة	-0,94	22,1	السودان	-1,77	4,3
الإمارات	-0,98	20,6	الصومال	-1,85	3,8
الجزائر	-1,05	17,7	ليبيا	-1,90	2,4
عمان	-1,07	16,8	الدول العربية	-1,14	17,2

Source: Daniel KAUFMANN ; Aart KRAAY; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008, The World Bank, Washington, June 2009, p(80-97) .

إذن تعاني كل الدول العربية من خلل في هذا المؤشر، فماهو السبب؟ للإجابة سوف نتعرف على وضعية البعض من مكونات هذا المؤشر في الدول العربية:

حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في الدول العربية: يذكر تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان (2008) أسماء عشر دول عربية[31] قامت بتقييد حرّيات المواطنين فيها عن طريق الاحتجاز دون اللجوء إلى القضاء، وهي الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن. والجدول التالي يوضح ذلك.

[29] سنركز في هذا الإطار على مؤشر الصوت والمساءلة فقط لأن أغلب برامج الإصلاح المؤسساتي المقدمة لدول المنطقة من قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي تركز على ضرورة تحسين هذا المؤشر.
[30] الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان، مرجع سابق، ص14.
[31] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص62.

الجدول رقم (13): المعتقلون السياسيون في 5 بلدان عربية، 2005 و 2007.

البلد	عدد المعتقلين السياسيين 2005	عدد المعتقلين السياسيين 2007
العراق	26000	24661
مصر	10000	...
لبنان	...	5870
الأراضي الفلسطينية المحتلة	9000	11000
اليمن	1000	...

المرجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص62.

أما حرية الصحافة ففي أغلب البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية[32] الصحافة، فنمط ملكية الدولة هو السائد، خاصة الإذاعة والتلفزيون، إذ ينخفض عدد الصحف فيها إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة.

وبناءً على تقرير "Freedom house" فقد ارتفعت نسبة تقييد الصحافة بين العامين 1995 و2010 من 65% إلى 79%، وانخفضت نسبة الحرية من 10% إلى 5%. والشكل (10) يوضح ذلك.

الشكل (14): حرية الصحافة في الدول العربية ما بين 1995 و2006.

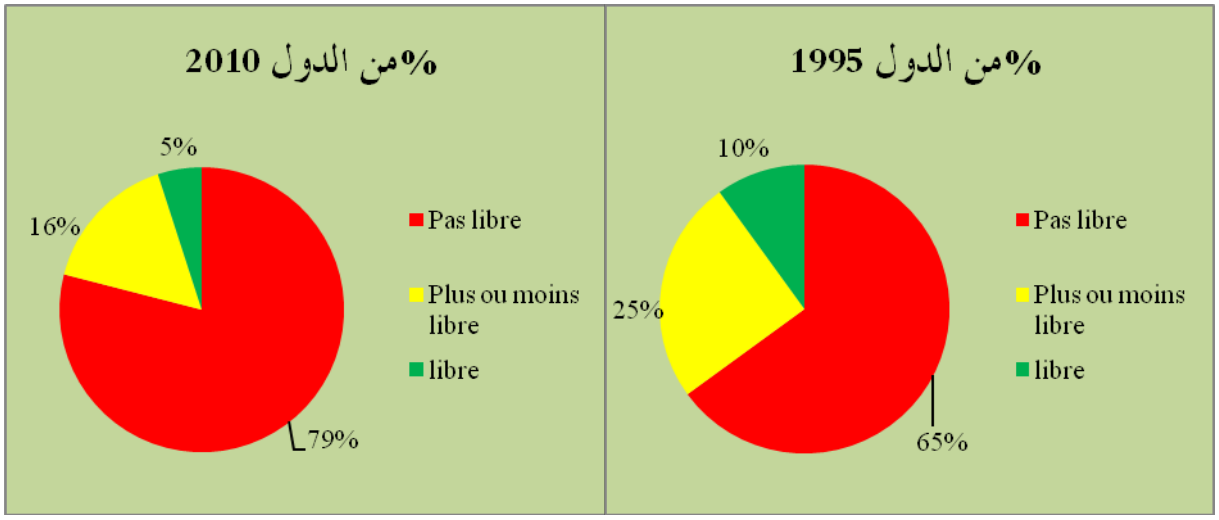

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى آخر تحديث لمؤشرات بيت الحرية (أنظر: www .freedom house.org)

[32] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية- عمان المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2003، ص03.

2.3.3. مؤشر النوعية المؤسساتية: وفقا للبيانات المتوفرة لسنة 2009 لا توجد أي دولة عربية تتمتع بحكم راشد متطور أي تصنيف ممتاز، فقد حصلت (6) دول على تصنيف فوق المتوسط هي كل من قطر، الإمارات، عمان، الكويت، البحرين والأردن، بالقيم (0,61، 0,49، 0,39، 0,21، 0,24، 0,08، 0,05-) على الترتيب. ويتبين ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول (14): مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية (2009).

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب
قطر	0,61	69,6	لبنان	-0,79	27,5
الإمارات	0,49	65,6	الجزائر	-0,77	26,1
عمان	0,39	64,1	ليبيا	-0,78	25,4
الكويت	0,21	58,1	موريتانيا	-0,87	20,6
البحرين	0,24	57,4	سوريا	-0,96	19,6
الأردن	0,08	53,1	اليمن	-1,07	17,2
تونس	-0,05	50,4	الضفة الغربية وغزة	-1,19	13,8
السعودية	-0,25	45,1	العراق	-1,63	6
المغرب	-0,28	43,6	السودان	-1,66	4,2
مصر	-0,53	35,3	الصومال	-2,5	0,6
جيبوتي	-0,64	28,5	الدول العربية	-0,57	34,8

المصدر: من استخلاص الباحثين بالاستناد إلى:
Daniel KAUFMANN; Aart KRAAY; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII, op-cit, p(80-97).

الشكل (15): مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية 2009

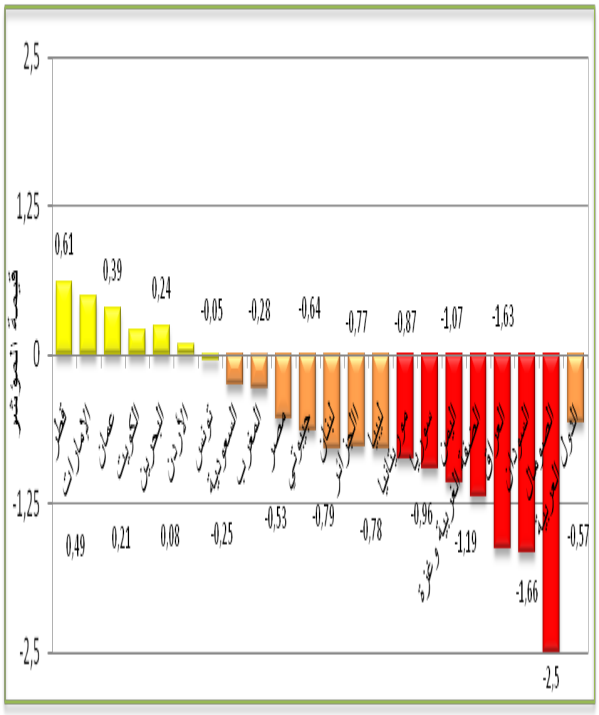

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. دراسة تطبيقية لأثر الحكم الراشد على التنمية:

1.4. تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على التنمية وأهم مؤشرات الحكم الراشد المؤثرة عليها في الدول العربية:

سنستعمل التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد ممثلا في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (**ACP**: Analyse en Composantes Principales)، حيث تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل المعطيات التي سنستعملها، والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية لمجموعة من الأفراد (الدول)،

وكذلك باعتبارها طريقة سهلة تبين مختلف العلاقات بين المتغيرات. وهذا لمحاولة معرفة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية في الدول العربية، وكذلك محاولة تمييز وتشكيل مجموعات أفراد (دول) تتمايز فيما بينها وفقا لهذه المتغيرات.

سنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على جدول يتكون من 07 متغيرات تتمثل في: مؤشر التنمية البشرية (IDH)، مؤشرات الحكم الراشد [الصوت والمساءلة VR، الاستقرار السياسي SP، فعالية الحكومة EG، نوعية التنظيم QR، سيادة القانون PD، مكافحة الفساد CC] و19 فرد (دولة) لسنة 2007[33].

1.1.4. تقديم جدول المعطيات الأولي:

جدول رقم (15): جدول المعطيات الأولي لمؤشر التنمية البشرية وأهم مؤشرات الحكم الراشد المؤثرة عليه بالدول العربية (2007).

			المتغيرات						
الدول	الرمز	IDH	VR	SP	EG	QR	PD	CC
الجزائر	DZA	0,754	-1,00	-1,12	-0,53	-0,66	-0,68	-0,43
البحرين	BHR	0,895	-0,84	-0,26	0,37	0,89	0,67	0,60
جيبوتي	DJI	0,520	-1,18	-0,03	-0,97	-0,80	-0,61	-0,48
مصر	EGY	0,703	-1,20	-0,65	-0,43	-0,31	-0,13	-0,57
الأردن	JOR	0,770	-0,68	-0,32	0,22	0,35	0,51	0,38
الكويت	KWT	0,916	-0,52	0,41	0,19	0,29	0,70	0,46
لبنان	LBN	0,803	-0,45	-2,22	-0,59	-0,21	-0,74	-0,69
موريتانيا	MRT	0,520	-0,75	-0,38	-0,70	-0,36	-0,56	-0,50
المغرب	MAR	0,654	-0,70	-0,43	-0,12	-0,11	-0,11	-0,26
عمان	OMN	0,846	-1,06	0,79	0,29	0,63	0,69	0,57
قطر	QAT	0,910	-0,73	0,80	0,05	0,55	0,86	1,07
السعودية	SAU	0,843	-1,62	-0,62	-0,17	-0,10	0,19	-0,16
السودان	SDN	0,531	-1,68	-2,29	-1,15	-1,25	-1,47	-1,26
سورية	SYR	0,742	-1,77	-0,60	-0,81	-1,22	-0,55	-0,93
تونس	TUN	0,769	-1,27	0,23	0,39	0,15	0,35	0,12
الإمارات	ARE	0,903	-1,00	0,74	0,77	0,70	0,60	0,93
الضفة الغربية وغزة	WBG	0,737	-0,87	-1,92	-1,20	-1,38	-0,84	-0,78
اليمن	YEM	0,575	-1,08	-1,52	-1,00	-0,71	-0,94	-0,66
ليبيا	LBY	0,847	-1,96	0,43	-0,91	-0,98	-0,59	-0,78

المصدر: بالنسبة ل (IDH): البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق، ص167-170.

بالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد:

D. KAUFMANN . A. KRAAY and M. MASTRUZZI; Governance Matters VII, op-cit, p79-96.

[33] تم إختيار سنة 2007 لسبب رئيسي وهو أن الإحصائيات المتوفرة بقاعدة معطيات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لقيم مؤشر التنمية البشرية (IDH) إلى غاية هذه السنة فقط.

التعليق على النتائج المتحصل عليها:

بعد إعداد المعطيات طبقنا خطوات الطريقة بالاستعانة ببرنامج XL-Stat فحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها وهي كالتالي:

2.1.4. جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات:

جدول رقم (16): المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري
IDH	0,749	**0,131**
VR	-1,071	**0,417**
SP	-0,471	**0,948**
EG	-0,330	**0,585**
QR	-0,238	**0,687**
PD	-0,140	**0,676**
CC	-0,178	**0,652**

المصدر: برنامج **XL-Stat**

تبين لنا نتائج الجدول ما يلي:

.كل المتوسطات لكل المتغيرات هامة، ولكن بما أن المتغيرات ليست كلها ذات طبيعة واحدة ووحدة قياس واحدة لا يمكننا مقارنة متوسطات كل المتغيرات مع بعضها البعض، ومع ذلك نقول أنه بالنسبة لمؤشر سيادة القانون (PD) نجد أنه أعلى متوسط من حيث مؤشرات الحكم الراشد (-0,140).

.كل المتغيرات تتميز بانحرافات معيارية معتبرة، وبما أن المتغيرات ليست ذات طبيعة واحدة (IDH ومؤشرات الحكم)، ووحدة قياس واحدة سنقوم باستعمال معامل الاختلاف CV (coefficient de variation) لمقارنة تشتت توزيعات هذه المتغيرات، حيث يمثل النسبة بين الانحراف المعياري والوسط الحسابي، ومن الجدول يمكن حساب هذه النسب، حيث تساوي إلى الأرقام التالية الخاصة بالمتغيرات: IDH، VR، SP، EG، QR، PD، CC على التوالي: 0,17، 0,39-، 2,01-، 1,77-، 2,88-، 4,83-، 3,66-. إذن يعتبر المتغير IDH هو أقل المتغيرات تشتتا لأنه يأخذ أقل نسبة لمعامل الاختلاف (0,17)، كما أن المتغير PD (سيادة القانون) هو أكثر المتغيرات تشتتا (4,83-).

3.1.4. مصفوفة الارتباط:

IDH	1	**0,147**	**0,494**	**0,670**	**0,611**	**0,732**	**0,675**
VR	**0,147**	1	**0,012**	**0,367**	**0,511**	**0,356**	**0,464**
SP	**0,494**	**0,012**	1	**0,671**	**0,626**	**0,788**	**0,744**
EG	**0,670**	**0,367**	**0,671**	1	**0,934**	**0,918**	**0,897**
QR	**0,611**	**0,511**	**0,626**	**0,934**	1	**0,906**	**0,921**
PD	**0,732**	**0,356**	**0,788**	**0,918**	**0,906**	1	**0,941**
CC	**0,675**	**0,464**	**0,744**	**0,897**	**0,921**	**0,941**	1

جدول رقم (17): مصفوفة الارتباط.

المصدر: برنامج XL-Stat.

في تفسير مصفوفة الارتباط سنركز بشكل أساسي على العمود الأول من المصفوفة والذي يبين ارتباط مؤشر التنمية البشرية مع المتغيرات الأخرى التي تمثل مؤشرات الحكم الراشد المؤثرة في هذا المؤشر (IDH)، لأنه الهدف الأساسي من دراستنا.

من الجدول نلاحظ:

. المتغير IDH يرتبط ارتباطا موجبا مع كل المتغيرات VR، SP، EG، QR، PD، CC. ونفسر ذلك بأن كل هذه المؤشرات تؤثر بشكل كبير على مؤشر التنمية في الدول العربية، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لمؤشر التنمية مع هذه المتغيرات.

. المتغير PD (سيادة القانون) هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع مؤشر التنمية (0,732)، ونفسر ذلك بأن سيادة القانون هي الأقوى تأثيرا على التغير الحاصل في مؤشر التنمية، ومرد ذلك هو أن مؤشر سيادة القانون (-0,14) مرتفع نسبيا في الدول العربية إذا ما قورن ببقية مؤشرات الحكم، ويؤكد التمثيل البياني للمتغيرات فيما بعد العلاقة الموجودة ما بين مؤشر التنمية وسيادة القانون.

. المتغير VR (الصوت والمساءلة) هو الأضعف ارتباطا (0,147) بمؤشر التنمية مقارنة بمؤشرات الحكم الأخرى من CC (0,675)، EG (0,670)، QR و SP (0,494). ونفسر ذلك بضعف مؤشر الصوت والمساءلة، وهذا ما أكدناه في بداية الفصل.

. المتغير CC (محاربة الفساد) له ارتباط قوي نسبيا وموجب مع مؤشر التنمية (0,675)، والسبب في ذلك هو أن عملية التنمية تحتاج إلى محاربة الفساد لأن هذا الأخير يساهم في زيادة الفقر، إضعاف القدرة التنافسية، عائق أمام الإصلاحات الاقتصادية . كما أن المتغير CC كذلك له ارتباطات

موجبة وقوية مع كل مؤشرات الحكم الأخرى. وبالأخص PD (0,941)، QR (0,921) و EG (0,897).

4.1.4. القيم الذاتية ونسب الجمود (Inertie):

جدول رقم (18): القيم الذاتية.

	المحور الأول F1	المحور الثاني F2	المحور الثالث F3	المحور الرابع F4	المحور الخامس F5	المحور السادس F6	المحور السابع F7
القيم الذاتية	5,039	1,048	0,511	0,246	0,067	0,046	**0,043**
% من التشتت الكلي	71,982	14,975	7,294	3,518	0,963	0,651	**0,616**
% المتصاعد من التشتت الكلي	71,982	86,957	94,252	97,770	98,733	99,384	**100,000**

المصدر: برنامج XL-Stat.

شكل رقم (16): التمثيل البياني للقيم الذاتية (valeurs propres).

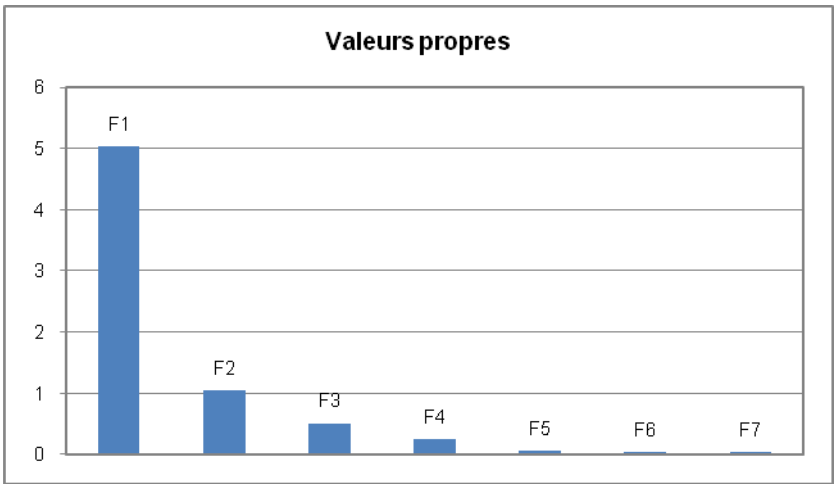

المصدر: برنامج XL-Stat

من خلال الجدول (14) والشكل (12) يمكن استنتاج ما يلي:

المحور العاملي (F_1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 71,982% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور العاملي الثاني (F_2) فيمثل 14,975%، فتكون بذلك نسبة التمثيل على المخطط العاملي ذو المحورين (F_1) و(F_2) 86,957% من الجمود الكلي، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط، ولهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F_1) و(F_2).

5.1.4. التعليق على المحورين المأخوذين (F_1) و(F_2):

أ. إحداثيات المتغيرات على المعلم F_1, F_2:

جدول رقم (19): إحداثيات المتغيرات على المحورين F_1 وF_2.

	F1	F2
IDH	0,334	-0,223
VR	0,193	0,854
SP	0,342	-0,432
EG	0,423	0,002
QR	0,422	0,162
PD	0,436	-0,077
CC	0,433	0,050

المصدر: برنامج XL-Stat.

شكل رقم (17): التمثيل البياني للمتغيرات (دائرة الارتباط).

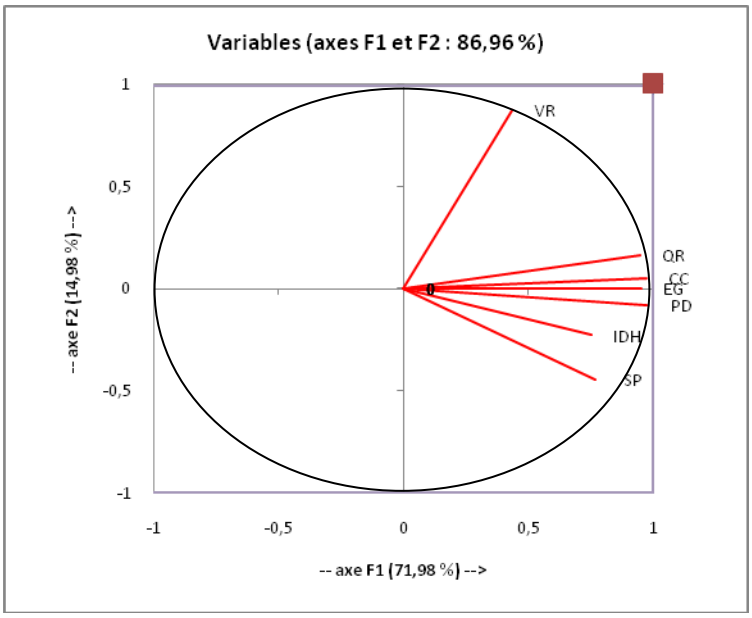

المصدر: برنامج XL-Stat

بالنسبة للمحور الأول F_1 نلاحظ ما يلي:

- كل المتغيرات ممثلة بإحداثيات موجبة.
- كل المتغيرات مرتبطة ارتباطا موجبا مع هذا المحور، وأقواها ارتباطا هما المتغيران المتمثلان في سيادة القانون ثم مكافحة الفساد بقيمة (0,436)، (0,433) على الترتيب، إذا المحور الأول يمثل بشكل جيد كل المتغيرات، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني للمتغيرات (الشكل 13) حيث يتضح جليا تجمع كل المتغيرات في أقصى يمين المحور الأول، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة كل متغير نشط في تكوين هذا المحور.
- تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول (الجهة الموجبة)، أي ارتباطها كلها ارتباطا موجبا مع هذا المحور يدل على أن المركبة الأساسية الأولى تشكل Facteur taille، أي كل المتغيرات بشكل عام تتطور في نفس الاتجاه.

بالنسبة للمحور الثاني F_2 نلاحظ ما يلي:

- يمثل هذا المحور 14,98% من قيمة الجمود الكلي، وهو بذلك أقل أهمية من المحور الأول.

– يبين هذا المحور وجود تعارض بين المتغيرات VR، EG، QR و CC التي تظهر بإحداثيات موجبة من جهة، والمتغيرات الأخرى التي تظهر بإحداثيات سالبة من جهة أخرى.

– أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا مع المحور الثاني، سواء كان هذا الارتباط موجبا أو سالبا، وأضعفها تلك الخاصة بالمتغيرات EG (0,002)، CC (0,05)، PD (-0,077)، QR (0,162) و IDH (-0,223). وأقواها تلك الخاصة بالمتغير VR (0,854) متبوعا بالمتغير SP (-0,432). وهذا التباين الكبير في قيم هذه الارتباطات ينعكس على مساهمة هذه المتغيرات في تكوين هذا المحور.

بالنسبة للمعلمين F_1 ، F_2 يمكننا استخلاص ما يلي:

– كل المتغيرات IDH, VR, SP, EG, QR, PD, CC مرتبطة مع بعضها ارتباطا موجبا، وممثلة جيدا على المعلم. وقريبة جدا من دائرة الارتباط (الشكل13)،

وهذا ما يؤكده جدول **Cos² Var.** (عند جمع قيمتي المحورين نجد هذا المجموع يقترب من الواحد).

الجدول (20): جدول **Cos² Var.**

	VR	SP	EG	QR	PD	CC	IDH
F1	0,188	0,589	0,900	0,898	0,957	0,944	0,563
F2	0,764	0,196	0,000	0,028	0,006	0,003	0,052

المصدر: برنامج XL-Stat.

كما نلاحظ أن هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحورين. وبخصوص المتغيرين IDH و SP فتمثيلهما يفوق المتوسط ونفسر ذلك بارتباط مؤشر التنمية بعوامل أخرى في الدول العربية كإيرادات المحروقات.

– من خلال التمثيل البياني للمتغيرات التي يبينها الشكل (13) نلاحظ أن كل المتغيرات تعتبر هامة في تأثيرها على مؤشر التنمية، لكن يتضح جليا من الشكل وكذلك من إحداثيات المتغيرات على المحورين قرب المتغير PD من المتغير IDH، وهذا يعني أن مؤشر سيادة القانون يعتبر الأهم من حيث التأثير بالإيجاب على مؤشر التنمية في الدول العربية. كما نلاحظ وجود بعد بين المتغير VR

والمتغيرات الأخرى. ونفسر ذلك بضعف هذا المؤشر (الصوت والمساءلة) في الدول العربية مما أثر على نتائج التنمية، فيتوجب على الدول العربية تحسين هذا المؤشر.

ب. إحداثيات الأفراد (الدول) على المعلم F_1 ، F_2

F_1،F_2:

شكل رقم (18): التمثيل البياني للأفراد (الدول).

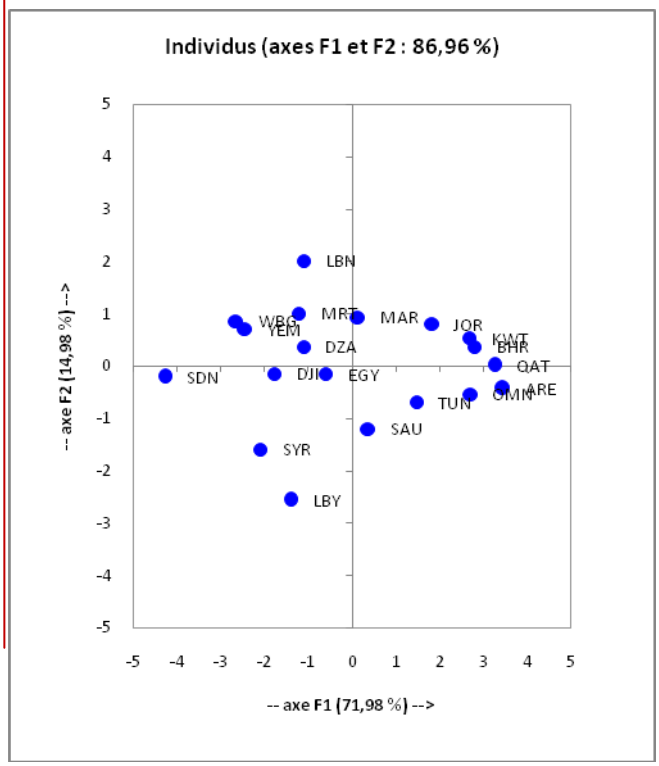

المصدر: برنامج XL-Stat.

ج. التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا في المعلم

الشكل (19): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا.

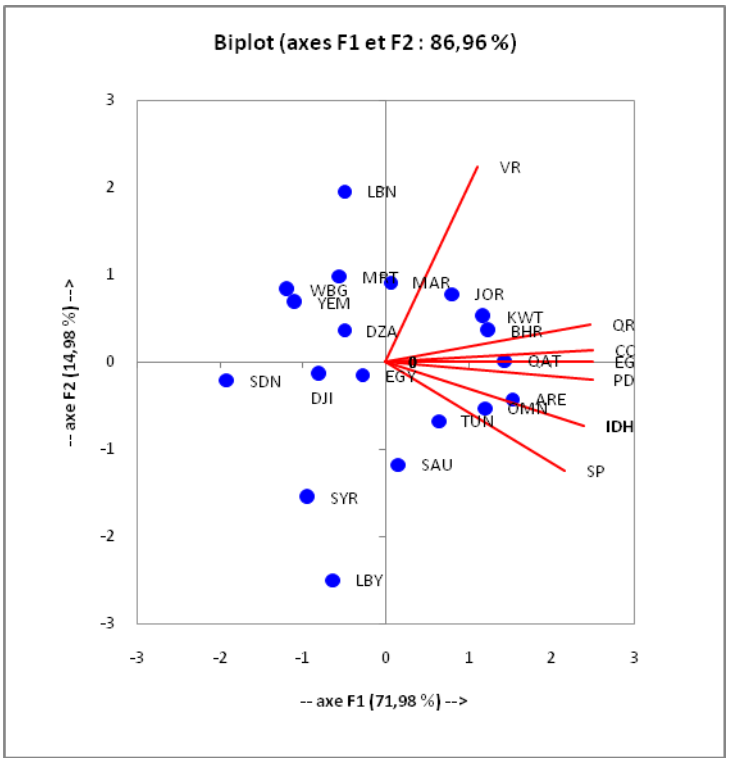

المصدر: برنامج XL-Stat.

من خلال الشكلين (14 و 15) نلاحظ أن هناك ثلاث مجموعات أساسية من الأفراد (الدول) تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من ضعيفة إلى متوسطة إلى قوية:

المجموعة الأولى: والمتكونة من الأفراد (الإمارات، قطر، عمان، الكويت، البحرين، الأردن)، وهي ممثلة جيدا على المعلم كما تبينه الإحداثيات. أي أغلب دول الخليج، والتي تتميز بأقوى القيم التي أخذتها كل هذه المتغيرات. وبالرجوع إلى جدول المعطيات الأولي نجد فعلا أن هذه الدول أحسن نسبيا في مؤشرات الحكم الراشد وتميزها بتنمية بشرية مرتفعة.

المجموعة الثانية: تضم مجموعة الأفراد (المغرب، موريتانيا، الجزائر، مصر ولبنان) التي تتوسط المحور الأول وتتميز بتنمية متوسطة ومؤشرات الحكم فيها أقل من المتوسط.

المجموعة الثالثة: تضم (السودان) فهي الأبعد من المتغيرات التي تجتمع في أقصى يسار المحور الأول، ومنه تتميز هذه الدول ة والدول القريبة منها بتنمية تقريبا ضعيفة وضعف مؤشرات الحكم الراشد.

وبتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية **(ACP)** توصلنا إلى نتيجة أساسية وهي أن التنمية في الدول العربية تتأثر بالإيجاب بالمؤشرات الست للحكم الراشد التي تم استعمالها في التحليل.

5. آليات تحسين نوعية الحكم في الدول العربية:

تعد عملية إصلاح المؤسسات والحكم عملية معقدة وصعبة[34]، فهي تنطوي على فهم ومعالجة نطاق واسع من التحديات، ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية، حيث منافعه لن تتحقق بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها في الموافقة عليه.

وعموما هنالك نظرتين بارزتين لآليات تحسين الحكم في الدول العربية، الأولى نظرة البنك الدولي، والثانية نظرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، سوف نحاول أن نتناولهما ولو باختصار شديد.

أولا: نظرة البنك الدولي: فوفقه التضمنية (المشاركة) والمساءلة هما نقطتا الانطلاق لأي برنامج يسعى لتحسين نوعية الحكم في الدول العربية، ويجب أن يصمم هذا البرنامج [35] تبعا للجبهات الخمسة للحكم الراشد كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (20): برنامج لتحسين نوعية الحكم في الدول العربية.

source : La Banque Mondiale, Rapport sur le développement au moyen - orient en Afrique du nord, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, Op-cite, p25.

ثانيا: نظرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: فوفقا له الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم في الدول العربية هما دولة كفؤ ومجتمع مدني مؤثر، وعليه فان برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر الحكم وتفعيل صوت الشعب[36]. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (21): آليات تحسين نوعية الحكم في الدول العربية وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

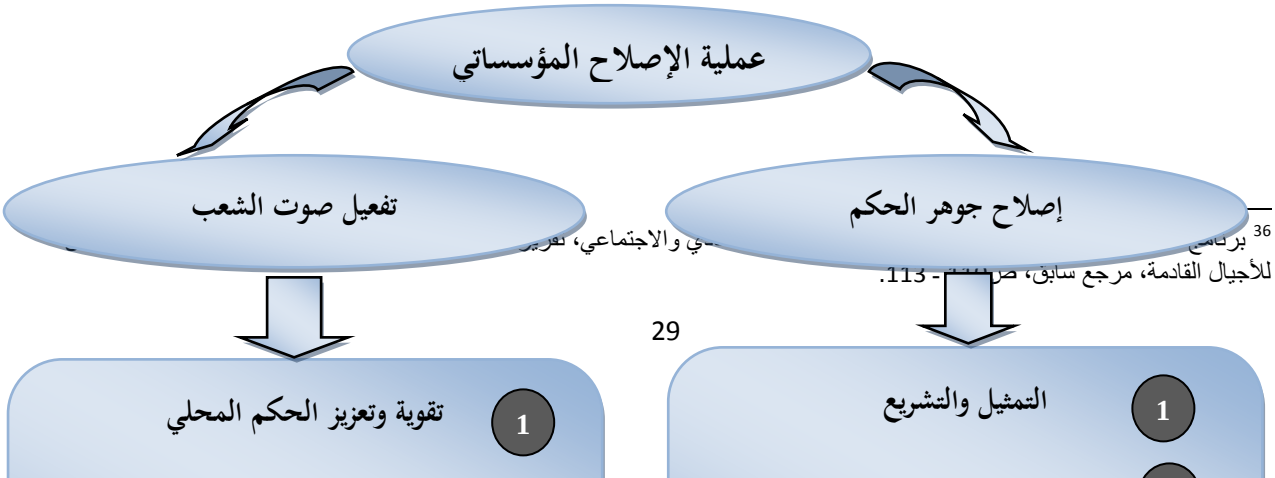

[36] برنامج ... والاجتماعي، تقرير ... للأجيال القادمة، مرجع سابق، ص ... - 113.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى تحاليل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الخلاصة والنتائج:

النتائج النظرية:

. اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحكم الراشد نظرا لتعدد أبعاده (سياسي، اقتصادي ومؤسساتي)، وله ثلاث مكونات متكاملة ومترابطة فيما بينها هي الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني. وله ست مؤشرات.

– الحكم الراشد يزيد الدخل الفردي للسكان بثلاث مرّات تقريباً في المدى الطويل، يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من **15%** إلى **25%** (D. Kaufmann et Banque Mondial 2007 2002). يرتبط نسبياً بتحقيق زيادة بنسبة **0,4%** في معدل النمو و **0,27%** في معدل الاستثمار (Doing business 2010).

النتائج التطبيقية:

– تتميز البلدان العربية بتنوع الهياكل الاقتصادية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها، لكن انجازاتها وفقا لمقياس التنمية البشرية أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.753 لسنة 2007. وتواجه التنمية العربية عدة تحديات.

– يشكل القطاع الخاص أقل من 50% من إجمالي الناتج المحلى في المنطقة. وتتميز دول المنطقة ببيئة مقيدة، فوفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية (Doing Business) لسنة 2010 تحتل دول المنطقة مرتبة 92 بالمتوسط فيما بينها. أما المجتمع المدني العربي فيعاني ضعفاً وتخلّفاً نسبيَّين، ويتميز بقلة الديمقراطية الداخلية، وتختلف معاملة السلطة له بين الرفض، التوظيف والحرية المقيدة.

. تحتل قطر المرتبة الأولى عربيا في مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) بقيمة (0,61) وبنسبة ترتيب (69,6 %) بناءً على آخر تحديث للمؤشرات العالمية لإدارة الحكم للبنك الدولي.

– تحتل الدول العربية في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير، بقيمة (-0,57) بالمقارنة بمناطق العالم وبهذا تعاني من فجوة في إدارة الحكم. ووفقا للبيانات المتوفرة لسنة 2009 لا توجد أي دولة عربية تتمتع بحكم راشد أي تصنيف ممتاز. وتؤكد النتائج أن أغلب الدول العربية تتصف بمؤسسات تقل نوعيتها عن المتوسط، ماعدا قطر (0,61)، الإمارات (0,49)، عمان (0,39)، الكويت (0,21)، البحرين (0,24) والأردن (0,08).

– بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) توصلنا إلى نتيجة أساسية وهي أن التنمية في الدول العربية (IDH) تتأثر بالإيجاب بالمؤشرات الست للحكم الراشد، وبأن مؤشر الصوت والمساءلة (r=0,147) هو الأضعف مما أثر سلبا على نتائج التنمية (IDH) وأحسن مؤشر يؤثر على نتائج التنمية هو سيادة القانون (r=0,732).

– الخلل في نتائج التنمية العربية يعود إلى اتجاه الإصلاحات المؤسساتية نحو التدهور، فمعدل التغير في مؤشرات الحكم الراشد بين العامين 1998 و 2009 يتجه نحو التدهور (-0,05).

وفي ظل هذه النتائج يتوجب على الدول العربية تحسين نوعية مؤسساتها، **كيف ذلك؟** قدم البنك الدولي برنامجا إصلاحيا في تقريره عن المنطقة لسنة 2003 ركز فيه على آليات تحسين مؤشر الصوت والمساءلة، أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فركز على محورين في عملية الإصلاح وهما إصلاح جوهر الحكم من جهة وتفعيل صوت الشعب من جهة أخرى، **لكن؟** فكما يتفق رواد الفكر المؤسساتي أن برامج الإصلاح يجب أن تنبع من الداخل وفق توافق واسع من الآراء ونقاش مفتوح بين القوى الثلاث للحكم الراشد: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، لا أن تكون مستوردة من الخارج.

يجب على الدول العربية أيضا توسيع الحريات، وما حدث مؤخرا في تونس، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن وسوريا. يؤكد على ذلك، ويزيد على ذلك تأكيدا "آمارتيا سن" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بكتابه "التنمية حرية"، فالتنمية أصبحت حرية والفرد هو محور التنمية وهدفها، فكلما أعطيته حريته أبدع، ابتكر وساهم في تطوير وتنمية مجتمعه.

قائمة المراجع:

1. أنّا ناغرودكيوفيتس Anna Nadgrodkiewicz، تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، (CIPE)، غرفة التجارة الأميركية، واشنطن، 25 فبراير2008، (الموقع: www.cipe.org/blog).
2. د. الأخضر عزي، د.غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت، 2005.
3. د. أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط،، الكويت، 2003.
4. البنك الدولي، تقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم 1996 – 2007، واشنطن، 2007. (أنظر: www.govindicators.org).
5. البنك الدولي، تحسين نظام إدارة الحكم يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة واحد في المائة سنويا، News Release 2003/72/MNA، سبتمبر 2003. (أنظر: http://www.worldbank.org/mna).
6. البنك الدولي، باحثو البنك الدولي يصدرون تقرير "المؤشرات العالمية لإدارة الحكم" عن الفترة 1996 - 2006، بيان صحفي رقم:2007/009/WBI ، واشنطن العاصمة، 10 يوليو/تموز 2007. (الموقع: http://go.worldbank.org/G19737JOE0).
7. البنك الدولي، العمل النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إطلاق القدرة على الازدهار)، DC 20433، واشنطن، 2003.
8. البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، DC 20433، واشنطن، 2010. (الموقع: http://www.doingbusiness.org/downloads).
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية عمان المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2003.

10. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جانفي 1997.

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، 2002.

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، مارس2009.

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل موجز، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ، بيروت، لبنان، 2002. (أنظر: www.undp-pogar.org).

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، بيروت "قريطم" – لبنان، 2009

15. د.بوخاري محمد، قياس فعالية مكافحة الفقر البشري، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009. (أنظر: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60335.doc).

16. د. بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي– المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09–10 مارس 2004.

17. د. بشير مصيطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005.

18. جون سوليفيان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الغرفة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، فبراير 2004.

19. روبرت بيشيل، الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها؟، المجلة الإلكترونية: إدارة الحكم. أخبار وأفكار، المجلّد 1، العدد 2، البنك الدولي، جانفي 2008. (أنظر: http://www.worldbank.org/mena/governance).

20. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
(أنظر: www.arado.org.eg/aradoPublications.asp?Action=Details&id=10).

21. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، سبتمبر 2009.

22. د. عادل م. عبد اللطيف، لئلة المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع الخبراء حول سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR، بيروت، لبنان، 24/23 أكتوبر 2003. (أنظر: www.undp-pogar.org).

23. د .علي عبد القادر علي، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2005.

24. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

25. لاري دايموند، حتمية الحكم الديمقراطي الصالح، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، واشنطن، ماي 2004. (لمزيد من المعلومات أنظر:www.cipe-arabia.org).

26. لاري دايموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد 03 ، جويلية 2005. (أنظر: www.iraqdemocracyinfo.org).

27. د. نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006.

28. La Banque Mondial, Rapport sur le développement au moyen - orient en Afrique du nord, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, Washington, D.C., 2003. (www.publications.worldbank.org).

29. Daniel KAUFMANN, Avec Edouard AL-DAHDAH, « La Gouvernance dans le monde: constats et implications pratiques », Institut de la Banque mondiale, Présentation au colloque du Conseil National Économique et Social (CNES), Alger, 3février 2007. (voir : www.CNES.dz).

30. Daniel KAUFMANN, 10 Myths and Realities of Governance and Corruption, World Bank, Washington, 2005.

31. Daniel LABARONNE; Fahmi BEN-ABDELKADER; "Gouvernance, Libertés et Spécificités Institutionnelles des MENA : Analyse a partir d'une approche multidimensionnelle"; Colloque International; Le Partenariat euro-méditerranéen, dix ans après Barcelone; Organisé par: Institut de Recherche pour le Développement (IRD Égypte) Université du Caire Centre d'Études Européennes, Égypte; Février 2005.
32. D. KAUFMANN . A. KRAAY and M. MASTRUZZI; Governance Matters VII; Governance Indicators for 1996 – 2007; word bank; 2008. (visit: www.govindicators.org).
33. Merrell TUCK, Kavita WATSA, News Release N°.2007/58/DEC, Governance Matters 2009: Release of Worldwide Governance Indicators 1996-2008, The World Bank, WASHINGTON, June 29, 2009, (voir: http://www.govindicators.org).
34. Nathanaël Pingault et Bérangère Préault ; «Indicateurs De Développement Durable: Un Outil De Diagnostic et D'Aide À La Décision»; Notes et Études Économiques ; NEE n°28, pp.7-43 ; MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PÊCHE - Direction Générale des Politiques Économique Européenne et Internationale ; France ; septembre 2007.
35. UN-ESCAP, « What is Good Governance ». (visit: http://www.gdrc.org/escap-governance.html).
36. (Vinod THOMAS, Mansoor DAILAMI, Ashok DHARESHWAR, Daniel KAUFMANN, Nalin KISHOR, RamÓn LÓpez, Yan WANG), Qualité de la croissance, 1ère édition, De Boeck Université, 2002.
37. The World Bank, Regional Fact sheet from the world development indicators 2008, Middle East and North Africa, Middle East and North Africa: regional data from the WDI database, World Bank, Washington, 11 April 2008.
38. The world bank, « A Decade of Mesuring The Quality of Governance », Governance Matters 2007, Worldwide Governance Indicators 1996–2006, world bank institute, Development Research Group, Washington , 2007. (visit : www.govindicators.org).